

وكانت قيمة الفجوة بين القروض والودائع في نهاية العام الماضي بلغت 71 مليار درهم، ما دفع البنوك إلى التنافس على جذب الودائع والسيولة المتوافرة في السوق من أجل تعديل أوضاعها، بما يتناسب مع متطلبات المصرف المركزي التي تنص على أن قيمة القروض يجب أن لا تتجاوز قيمة الودائع.

ورغم استمرار البنوك في تمويل مشاريع البنى الأساسية والقطاعات الحيوية لدعم استمرار النمو الاقتصادي للدولة، إلا أنها كانت مضطرة لرفع أسعار الفائدة التي تجاوزت في حدها الأدنى نحو 12% على الإقراض للقطاع الخاص في بداية العام، وذلك بسبب ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع التي تجاوزت أحياناً حاجز الـ 7%، تحت ضغط حاجة البنوك لتقليص الفرق بين القروض والودائع.

وقد ساهمت الثقة الكبيرة والدعم اللامحدود الذي قدمته قيادة الدولة للاقتصاد ومشاركتها الفعاليات الاقتصادية تحمل المسؤولية لمواجهة تداعيات الأزمة، في حماية المنجزات الاقتصادية لدولة الإمارات واستمرارها في تحقيق النمو .

وعبر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله عن حالة الاقتصاد الوطني، حين قال في كلمة خلال افتتاح أعمال المجلس الوطني الاتحادي في 21 أكتوبر 2009 " إنه بالرغم من بعض الانعكاسات السلبية التي خلفتها هذه الأزمة علينا، إلا أنها أثبتت متانة اقتصادنا وقدرته على احتواء تداعياتها المختلفة بعزم واقتدار، وإنما على يقين بأن ما اتخذناه من إجراءات وخطوات حتى الآن سيساهم في استعادة اقتصادنا لزام المبادرة ومواصلة مسيرة النمو والإعمار بثقة أكبر وعزم أشد، مؤكداً أن اقتصادنا الوطني كل متكامل يستظل بالاتحاد كخيار نهائي ينظم مختلف أوجه حياتنا ويتصدى لكل ما قد نواجهه من تحديات".

كما شدد سموه "على الثقة بقدرة الإمارات على التكيف مع تداعيات الأزمة المالية والتعامل معها بطريقة ناضجة، وأن تعديل بعض الأولويات للتكيف مع آثارها لا يعني أن المسيرة الاقتصادية عرضة للتباطؤ والتهديد.. مؤكداً أن القاعدة المتنوعة من مصادر الدخل قادرة على التعامل مع التراجع في أسعار النفط دون أن يؤثر ذلك كثيراً في خطط التنمية وبرامجها".

ولم تأت هذه الثقة من فراغ وإنما استندت وفق ما أشار إليه صاحب السمو رئيس الدولة إلى أن الاقتصاد الإماراتي يقوم على أسس قوية وتحميه مؤسسات مالية واقتصادية راسخة ومستقرة، ولديه خبرة كبيرة في التعامل مع الأزمات وصدقية عالية على الساحة الدولية .

الإجراءات الحكومية

وبتوجيهات حكيمة من صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله، اتخذت الحكومة عدة إجراءات لحماية المصارف والأسواق المالية في دولة الإمارات، وذلك للحد من تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الوطني.

وإلى جانب إجراءات العام الماضي المتمثلة بضم الودائع وتسهيلات المصرف المركزي ودعم البنوك بـ 70 مليار درهم، قامت حكومة أبوظبي في فبراير 2009 بمبادرة لضخ مبلغ 16 مليار درهم لخمس بنوك وطنية في أبوظبي، وهي أبوظبي الوطني وأبوظبي التجاري والخليج الأول وبواقع 4 مليارات درهم لكل منها، فيما حصل كل من بنك الاتحاد الوطني ومصرف أبوظبي الإسلامي على ملياري درهم لكل منهما.



إلى نحو 29 مليار درهم مقارنة بـ 19 مليار درهم في نهاية ديسمبر الماضي. ورغم التداعيات الخطيرة والآثار الكبيرة التي تركتها على المستوى العالمي، إلا أن هذه الأزمة أثبتت مرة أخرى متانة اقتصاد الإمارات وقوة مكوناته، وقدرته على مواجهة التحديات المختلفة.

وكان القطاع المصرفي في الدولة دخل عام 2009 مثقلاً بتحديات أفرزتها تداعيات الأزمة المالية العالمية، وأبرز نتائجها بدء الانسحاب السريع للأموال الساخنة من السوق المحلية منذ نهاية شهر يوليو 2008.

وفي ظل سياسة الإقراض المتشددة والحذرة التي انتهجتها البنوك في الدولة خلال العام الجاري، تمكنت البنوك من تقليص الفجوة بين القروض والودائع إلى نحو 37 مليار درهم في نهاية شهر أكتوبر 2009 وفقاً لأحدث الاحصاءات الصادرة عن المصرف المركزي، مخفضة بذلك حجم الفجوة بنحو 48% خلال الأشهر العشرة الأولى من العام.

وخلال الأشهر العشرة الأولى من العام الحالي، زادت موجودات البنوك العاملة في الدولة إلى 1.536 تريليون درهم، مشكلة بذلك أكبر قطاع مصرفي عربي، مقارنة بـ 1.456 تريليون درهم في نهاية العام 2008 بزيادة بلغت قيمتها نحو 80 مليار درهم تعادل نمواً بنسبة 5.5%.

وتمكنت البنوك من زيادة حجم الودائع لديها بنحو 60 مليار درهم خلال الفترة نفسها من هذا العام، ليبلغ 983 مليار درهم في نهاية أكتوبر مقارنة مع 923 مليار درهم في نهاية العام الماضي .

كما زادت القيمة الاجمالية للقروض والتسهيلات إلى 1020 مليار درهم مقارنة بـ 994 مليار درهم في نهاية 2008.

وزادت البنوك رأس المال والاحتياطيات ليصل مجموعها إلى نحو 212 مليار درهم في نهاية أكتوبر 2009 مقارنة بـ 154 مليار درهم في نهاية عام 2008.

كما زادت مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها